المقدّمة

يشهد وضع المرأة اليوم تبدلاً جذرياً في العديد من المجالات. وبالرغم من حظوظ النساء المتفاوتة في الحصول على العلم أو في مزاولة العمل، فإن شريحة كبيرة من النساء اللبنانيات والعربيات تحتل اليوم مواقع متقدمة في المجالات الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والسياسية كافة.

ويلاحظ أن الشأن المالي يشكل اليوم مجالاً جاذباً للنساء سواء في اختيار الاختصاص الجامعي أو في اختيار المهن المصرفية والإدارية، حيث يتتالى بروز أسماء نسائية عديدة متألقة وناجحة في دنيا المال والأعمال. وعلى الرغم من ذلك ندرت الدراسات التي عالجت كيفية انعكاس تبدل الوضع المالي للنساء على شؤونهن الخاصة والعامة، داخل البيت وخارج البيت، وبالتحديد كيفية انعكاس هذا التغيير على سلوك النساء في هذا العصر، في كل مجالات الحياة. وتولَد عن هذا الواقع العديد من الأسئلة: كيف تتجلى علاقة المرأة بالمال؟ كيف تتبدل؟ كيف تتطور؟ وما هي العوامل المؤثرة في تطورها؟ وهل تعتبر المرأة العاملة أكثر قدرة مالية من قبل؟ وكيف تنعكس ملكية المال على شعور التقدير للذات وعلى طبيعة الإنفاق والمشاركة في الحياة العامة؟

لجنة التنسيق

وبالأخص هل غيَر المال في الخصائص الشخصية التي عرفت بها النساء طويلاً، أي التضحية والاحتضان وبذل الذات والغيرية؟

هذه الأسئلة دفعتنا إلى تلمس الإجابة لدى باحثين في مجالات متنوعة، حاولنا فيها أن نغطي كافة جوانب الموضوع المطروح والأسئلة الناجمة. وبالطبع كما في كل كتب «باحثات» ما حصلنا عليه من دراسات وأبحاث لم يطل كل الجوانب التي رغبنا بطرحها، ولكنها من جهة أخرى أضاءت على جوانب لم ننتبه إلى أهميتها. ثم ارتأينا ان نعقد حلقة دراسية حول المواضيع التي تضمنتها الدراسات المطروحة، شارك فيها إضافة إلى دارسيها، باحثون وباحثات ، متنوعو الاختصاصات، ناقشوا الأوراق المقدمة وتبادلوا الخبرات والأفكار المتنوعة مما أثرى الأوراق المقدمة، وأيضاً فتح المجال أمام طروحات جديدة لم تكن واردة في السابق.

إن القراءة التقاطعية لنتاج الأبحاث والدراسات التي كانت حصيلة الاستكتاب والمناقشة يمكنها أن تكشف عن الكثير من الأفكار الجديدة والمختلفة. ومن جهتنا نشير إلى الاستخلاصات التي رأينا أنها تنبئ عن توجهات أساسية حالياً في علاقة المرأة العربية بالمال نجملها في ما يأتي:

أولاً: يتبيّنَ ان السعي للحصول على المال أخذ يدخل في عداد طموحات النساء الشخصية. فالنساء سيدات الأعمال لم يعدن ظاهرة استثنائية بل يمثلن شريحة تتنامى باضطراد في كافة المجتمعات العربية. كما ان هذه الفئة لم تعد مقصورة على الشرائح الميسورة في المجتمع بل اخذت تظهر ايضاً وبأعداد ملحوظة في الشرائح الاجتماعية المتوسطة والفقيرة التي تحاول نساؤها جاهدة ان تؤسس مشاريعها الصغيرة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساعي ليست آتية من فراغ، بل إنها تشكل، كما تشير بعض الأبحاث، إعادة إحياء لتراث قديم في ملكية المرأة للثروة وانصرافها للمبادرة في إنشاء المشاريع، والمتاجرة، وجني الأموال واستثمارها.

ثانياً: يمكن ايضاً الإستقراء من الدراسات المنشورة ارتباط سلوك المرأة العربية المالي بمفهوم الرأسمال الاجتماعي، اذ يبدو ان ميلهنّ التاريخي للتضحية والغيرية والعطاء، ما زال سائداً في سلوكهنّ المالي حتى لدى المستقلاّت مادياً. ويظهر ايضاً أن مجال توظيف هذا الرأسمال الاجتماعي من قبل النساء ينصبّ بشكل خاص في مجالهن العائلي والأسري، وبصورة رئيسيّة لفائدة الأولاد. إلاّ أن بعض النتائج الواردة في الأبحاث التي تناولت الأجيال الشابة من الإناث، تدفعنا الى

التساؤل عمَا اذا كنا نشاهد حالياً في المجتمعات العربية، وبصورة خاصة لدى المهاجرات للعمل في الخارج، نوعاً من الازدواجية في السلوك المالي وثنائية بين دوافع شخصية للانطلاق المهني والكسب المالي وتحقيق الذات من جهة، ودوافع جماعية تصب في تنمية قدرات العائلة، او امتلاك منزل وتكوين أسرة من جهة أخرى؟

من هنا وفي السياق نفسه نطرح السؤال التالي: هل تؤدي القدرة المالية المتنامية لدى المرأة اللبنانية والعربية الى تحسين موقعها وتنمية قدرتها داخل الأسرة وفي المجتمع، ام انها تشكل فقط رافداً إضافياً تساهم من خلاله في تعزيز رفاهية أسرتها وتسديد حاجاتها؟.

ثالثاً: ظهر ايضاً من خلال المنظور الجندري (Gender Perspective) ان الفارق بين السلوك المالي للشبان والشابات، في مسارهم/ن المهني وسعيهم/ن لكسب المال، أخذ يتقلص في الآونة الأخيرة. إذ أن المهنيات – العازبات خاصة – صرن يهاجرن مثلهن مثل الشبان، للحصول على مركز مهني أفضل أو لفتح مشروع استثماري. وفي بعض الحالات نلاحظ أن هدف بناء مركز وخبرة مهنية أخذ يسبق عندهن الأهداف الأخرى الملازمة تقليدياً للأنوثة. وكما لدى الذكور في الماضي والحاضر، أصبح هاجس الشابات في بناء عائلة يأتي من حيث الأولوية بعد هاجسهن لتحقيق تجربة مهنية ناجحة (Carrière).

رابعاً: وعلى عكس ما كنا نعتقد، تبيّن من بعض ما جاء في الأبحاث أن توظيفات المرأة في المجال المالي، لا تلاقي اعتراضاً من جانب الثقافة الدينية الإسلامية، بل إن التشريعات لا تميّز في تقديرها بين سعي النساء لجني المال وسعي الرجال له، شرط الا يتعارض ذلك مع واجبات النساء الأسريّة، التي تحتل المرتبة الاولى في نظر الدين، وبصورة خاصة ألا يعيق دورهن في إنجاب الاولاد وتربيتهم.

خامساً: تبين لنا إن حدسنا حول أهمية موضوع المال في علاقته بالنساء كان صائباً. اذ بيّنت الأبحاث ان المال هو عامل محوري ومركزي يلعب دور الكاشف للتفاعلات والتناقضات النفسية والاجتماعية، كما انه يساهم في تفجير المكبوت في العلاقة بين افراد الجنس الواحد كما في العلاقة بين الجنسين، لا سيما عندما تلعب المرأة دوراً فاعلاً في جنيه والتصرف به.

هذه بعض التوجهات التي يضمّها كتابنا هذا «النساء والمال» الذي هو خلاصة لجهد جماعي تجسّد في إسهامات باحثين وباحثات من لبنان والعالم العربي، تمحورت كلها حول تحليل علاقة المرأة اللبنانية والعربية بالمال والثروة، وتمثلات هذه العلاقة على الصعيد الفردي والاجتماعي والثقافي. ولقد سعينا إلى توسيع المجال الجغرافي للدراسات إلى أكبر قدر ممكن، فامتدّ من لبنان إلى مصر إلى السعودية إلى تونس إلى السودان إلى الجزائر إلى المغرب. كما جهدنا في تنويع المقاربات التي تراوحت ما بين الاقتصادية المالية إلى السوسيولوجية والنفسانية دون أن نغفل المقاربات الذاتية الحرة.

أما عن تقسيم الكتاب فهو استهل بدراسة ميدانية محورية صمّمها مجموعة من الأخصائيين وأعدّتها الدكتورة سوزان أبو رجيلي عن سلوك «النساء المتعاملات مع المصارف في لبنان» بهدف التعرف الى هذا السلوك وخصائصه، ودراسة العوامل المؤثرة فيه، والنتائج العلمية المترتبة عليه. وأتاح تبني جمعية المصارف في لبنان لهذا البحث وتأمين تمويله وتوزيعه الاستمارات على فروع المصارف على امتداد الأراضي اللبنانية، الحصول على معلومات كثيفة وقيّمة. وأظهرت الدراسة الفروقات في هذا السلوك بين الرجال والنساء وبين المناطق والمهن، وتساعد نتائجها على تكوين صورة لخصائص النساء المتعاملات مع المصارف وإبراز اتجاهاتهن إزاء المال في علاقاتهن بأسرهن وبالنمط الاستهلاكي السائد.

ثم توزعت تالياً أقسام الكتاب على أربعة محاور أساسية تضمنت دراسات وقراءات لأوضاع النساء المالية من زوايا مختلفة، إضافة إلى محور وجهات نظر قدّمت فيه شهادات وتجارب شخصية أغنت الكتاب ببعدها الإنساني.

في المحور الأول: السلوك المالي للنساء: انعكاسات اجتماعية– نفسية

قدم الدكتور أحمد زايد ورقة تحت عنوان «المرأة وعالم النقود: فضاء للعيش أم فضاء للقوة» منطلقاً من فرضيته الأساسية وهي أن المرأة المصرية عندما تعمل وتكسب مالاً خاصاً فإنها لا تحقق بهذا المال قدراً من الاستقلال الذاتي ومن القدرة على اتخاذ القرارت فحسب، بل هي توجه هذه القدرة والاستقلالية للمحافظة على الأسرة وتأمين استقرارها، أي أنها تستخدم هذه القدرة لدعم الأسرة ودعم الجيرة وخلق فضاء للعيش وفضاء للحياة. لذا أجرى الباحث مقابلات ميدانية معمقة مع ثلاثين سيدة مصرية متزوجات ولديهن أولاد ويعملن في وظائف مختلفة، وتوصل

الى ثلاثة أنماط من السلوك المالي: النمط الاجتماعي، النمط الانسحابي، ونمط القوة. ويتفرع هذا الأخير الى النمط الحذر أو المرفه أو الشارد. وشدّد عل أن المال يمنح المرأة المصرية استقلالية وقدرة توظفهما في الحرص على الأبناء ورعايتهم والإسهام في رأس المال الاجتماعي.

الدراسة الثانية كانت للدكتورة مود اسطفان هاشم التي حملت العنوان التالي: «نساء كاتبات وحقوق الملكية في لبنان» تطرقت الى افتقار المهن الكتابية والفنية والإبداعية في لبنان والبلدان العربية الى قوانين تنظيمية وتأمينات اجتماعية، وركزت من خلال مقابلة ثلاثة روائيين وثلاث روائيات على علاقة المؤلف بالناشر والشعور بالاستغلال وفقدان الثقة والنظرة لسوق الكتاب ومعنى الشهرة. وتبين للباحثة أن المجتمع لا يزال ينظر الى كتابة الروائيات، كهواية أكثر من احتراف ولذا يكون رهان المرأة الكاتبة مزدوجاً، قيمة معنوية للمردود المادي مضافة الى قيمته الحقيقية، وكأن الكتابة اختراق للسائد.

أما الدراسة الثالثة فكانت للدكتورة عائشة حرب زريق حول «المال والنزاعات الزوجية». انطلقت الباحثة من تبيان أهمية المال في الحياة اليومية والحياة الزوجية خاصة، حيث يمكن أن يتحول إما الى وسيلة لتحسين الحياة أو نهج للنزاعات والمشاجرات والخلافات الحادة بين الزوجين. وفي استطلاع للرأي حول الموضوع أجرته على عيّنة من ألف سيدة، نصفهن عاملات، تبين أن الخلافات تزداد حدّة بمعدل ثلاثة أضعاف عند النساء العاملات، وبسبب تنازع السلطة والإنفاق يصبح المال عاملاً مساهماً في إنهاء الحياة الزوجية بالفرقة أو الطلاق.

ولقد خصص القسم الأخير في المحور لدراسة الدكتور عدنان حب الله بعنوان: «علاقة المرأة بالمال: قراءة نفسية تحليلية»، من أجل تقديم قراءة نفسانية معمقة لأنماط العلاقة التي تقيمها النساء مع الجنس الآخر عبر وسيط المال. انطلق فيها من رؤية المدرسة التحليلية من فرويد الى لاكان، وتوصل إلى تبيان وظيفة المال في التعويض الذي تستشعره المرأة عن قدر الدونية الذي مُنيت به تاريخياً بسبب العنصرية التي قامت على التمييز ضد النساء. وأعطى بعض الشواهد في هذا التعويض من خلال التعبير بالهدايا، أو من خلال نماذج بائعات الهوى في مبادلتهن الجنس بالمال في نوع من الاحتقار الضمني للشريك انتقاماً لموقعهن الدوني، أو من خلال نماذج بيع الجمال بالمال، في مقابل رفض النساء التشيىء .

المحور الثاني حمل عنوان «الوضع الاقتصادي للنساء بين الهجرة والاستقرار».

تضمن هذا المحور بحثاً للدكتور أحمد خشاني عن «الوضع الاقتصادي لنساء مغربيات مهاجرات». بدأ الباحث بعرض مدى توسع ظاهرة هجرة النساء في العالم التي توازي تقريباً نصف مجموع المهاجرين. ويشكل المغرب نموذجاً هاماً لهذه الظاهرة، حيث تهاجر النساء بسبب سوء الأوضاع المادية. ولكن موجات الهجرة المتواصلة أوجدت واقعاً متغيراً للمرأة المهاجرة التي اعتبرت هجرتها الأولى تحدياً لتماسك الجماعة، بينما ينظر إليها اليوم بوصفها اختياراً حراً لفرد مستقل يصنع مجريات حياته.

في البحث الثاني تطرقت الدكتورة مريم بو زيد الى النساء والملكية العقارية في بلاد الطوارق، تحت عنوان «ملكية الجدات وانعكاساتها على سلوكيات النساء المالية عند الطوارق». بدأت الباحثة بتعريف ملكية الجدات «الخبس» المتمثلة في جنان النخيل ومنابع المياه والمساكن التي انتقلت للنساء في زمن تاريخي سابق. وبما أن عمل النساء وأموالهن تعتبر ملكية خاصة لا يتدخل فيها الرجال، لذا يجري توارثها بين نساء العائلة. وبالرغم من سلوكيات العصر الاستهلاكية التي دخلت اليوم هذا المجتمع فإن هدف نساء الطوارق يبقى حلّ المعضلات الأسرية، وإصلاح ذات البين، ومؤازرة النساء في أوقات الشدَة.

في البحث الثالث وهو بعنوان «العازبة المهاجرة والمال: التمرد، الرضا، الحرية والشريك الجديد» بدأت الباحثة الدكتورة دلال البزري بتقديم مؤشرات الهجرة النسائية في لبنان حالياً وهي هجرة شابات عازبات صاحبات مهارات وشهادات عليا ضاقت بهن سبل الكسب في لبنان. ثم انطلاقاً من عينة من عشر شابات هاجرن الى بلدان الخليج والغرب في أعمار تتراوح بين ٢٥ سنة و٥٦ سنة ومن خلال إجاباتهن على استطلاع مفصل لأوضاعهن، تبيّن أن الشابات يترجحن في اختياراتهن بين قطبين: إما الاطمئنان والاستقرار المتجسد بامتلاك منزل في أرض الهجرة، وإما إرادة الحرية والانتقال والهجرة المتواصلة.

المحور الثالث: «نساء عربيات سيدات أعمال».

في البحث الأول عالجت دكتورة عائشة التايب موقع «المرأة العربية صاحبة

الأعمال قراءة سوسيولوجية لإدارة المرأة والمال والأعمال» فعرّفت بالشخص المقاول أو صاحب العمل رجلاً كان أم امرأة الذي يتحمل مسؤولية المؤسسة، وقدمت نماذج المرأة الوارثة أو سليلة العائلات، ونساء الصناعات المتوسطة، ونساء قطاع الخدمات، وصغار المنتجات في المجال الحرفي والصناعي والتاجرات الحرفيات والمؤسسات الصغرى. ثم عالجت في القسم الثاني من الدراسة الحجم المتنامي لحضور المرأة العربية صاحبة الأعمال كواقع مؤثر في الواقع الاقتصادي العربي وزيادة تأثيره. هذا الواقع، دفع بالنساء الى تأسيس المنظمات والجمعيات الخاصة بصاحبات وسيدات الأعمال وإلى التنسيق فيما بينهن على الصعيد العربي بغية تنظيم أنشطتهن الاقتصادية.

البحث الثاني كان للدكتورة وداد عبد الرحمن عن «المرأة السودانية سيدة أعمال في المشاريع الصغيرة»، فقدمت عرضاً لشريحة سيدات الأعمال للمشاريع الصغيرة في السودان والتي تشكل ٥٤٪ من السيدات الناشطات اقتصادياً وتعمل ١٥٪ منهن في بيع الأغذية . وبينت في دراستها ارتباط هذه الأعمال بسبب حدة الفقر. كما قدمت صورة واقعية لأوضاع المرأة العاملة في هذا القطاع الذي يستقطب العدد الأكبر من النساء، ويسهم في الاقتصاد القومي. ومن خلال دراسة تحليلية ارتكزت على مقابلات معمقة مع ٧٥ امرأة من السيدات العاملات، قامت الباحثة بعرض بعض الأنماط من الإنفاق وسبل التمكين وعلاقتها بالإيديولوجية الذكورية والنظريات السلوكية بين منفعة الفرد، ومنفعة الجماعة المؤدية إلى تطوير الرأسمال الاجتماعي.

أما البحث الثالث فكان للدكتورة حُسن عبّود بعنوان «سيّدات الأعمال السعوديّات» عرضت فيه لمجموعةمن سيّدات الأعمال السعوديّات الناشطات في الشركات الاستشاريّة الماليّة والخدمات المصرفيّة والإنشاءات التجاريّة والصناعيّة. سجّلت خلفيّة هؤلاء السيّدات العائليّة والعلميّة والعمليّة، ومن ثمّ مسارات عملهن وإداراتها، وتعريفهن للقيادة الناجحة. وتوقّفت عند حريّة العمل المتاحة للمرأة في عالم مستقلّ عن عالم الرجل مما يخلق عالمين منفصلين: عالم الرجال وعالم النساء. وهو وإن يفسح المجال للمرأة للعمل مع المرأة ورفع البطالة عنها، فهو يؤدّي الى مجتمع مجتزئ وشديد التمييز بين الجنسين، تجاهد المرأة فيه لإثبات نفسها في ظلّ أوضاع قانونيّة وأعراف اجتماعيّة صعبة.

الدراسة الرابعة في المحور خصصت للواقع اللبناني وقدمتها الدكتورة نهى البيومي عن «تجربة النجاح المهني و المالي لدى الشابات اللبنانيات» من خلال مقابلات مطوّلة مع مجموعة من الشابات الناجحات في مهنتهن. فعرّفت بأوضاعهن ومجالات تخصصهن وبانصرافهن التام والمطلق، عكس الجيل السابق من النساء، الى بناء موقعهن الإداري وملاحقة نجاحهن المهني. كما عمدت إلى مقارنة نتائج هذه المقابلات مع الجيل السابق من النساء متوقّفة عند تبدل وظيفة المال لدى الجيلين.

المحور الرابع: «نساء ومال في التراث والفنون».

في البحث الأول حللت الدكتورة الهام كلاّب علاقة المرأة بحقيبة اليد النسائية ومحتواها المادي والضمني تحت عنوان «الحقيبة النسائية تاريخ ودلالات». ارتكزت الدراسة على ملاحقة ظهور الحقيبة في اللقى الأثرية واللوحات الفنية والصور الفوتوغرافية، والنصوص الأدبية والأفلام وصور الشارع. فمن ناحية التاريخ، انتقلت الحقيبة من أيدي الرجال الى أيدي النساء، ومن جيب داخل الثوب الى خارجه، ومن أيدي العمال الى أيدي الموسرين. من ناحية الدلالات، بدت الحقيبة كامتداد عملي لذراع النساء وأجسادهن. أما لجهة المفاهيم، فلقد بينت الكاتبة، من خلال مقاربة ميدانية مع نساء من طبقات وأعمار مختلفة، أهمية العلاقة بين الحقيبة وأسرارها، وتبادل القيمة بين الحاوي والمحتوى، وأخلاقيات «كيس المال»، وتماهي المرأة بحقيبتها، واحتواء عالمها السري الحميم.

في البحث الثاني ، تطرقت الدكتورة هند الصوفي الى موضوع «في معاني الثراء والأبعاد الرمزية لتصاوير المرأة والحلي»، فتوقفت عند الحلى والجواهر التي حملت طابعاً رمزياً وطابعاً اجتماعياً، في الحضارتين الأوروبية والإسلامية حيث قامت بتحليل لرسم الحلى في الفن الإسلامي مقارنة مع مثيلاتها في الفن الغربي. وتطرقت الى رسوم المنمنمات الإسلامية والى فن الاستشراق الذي صبغ الجسد الأنثوي الشرقي بالحلى والأحجار الكريمة وطبع المتخيل العام بتبذير نساء هذه المجتمعات وثرائهن.

المحور الخامس: وجهات نظر

يضم هذا المحور شهادات وتجارب شخصية وبعض المقاربات الفكرية

المباشرة للموضوع. حاولنا فيها أن نطال مناطق من الموضوع بشكل قريب ومباشر قد لا تستطيع الدراسات المنهجية المتوسعة النظر فيه واستكناه مدلولاته المعيشة. من هنا طرحت فدوى منصور بشكل وامض إشكالية علاقة المرأة بالمال متسائلة عن مدى تجذر الرغبة بالمال لدى بعض النساء. كما رسمت رشا الأمير في نص أدبي موضوع التدبير لدى المرأة. وقدمت ريَا العيتاني شهادة عن واقع حالها كامرأة مستورة تحاول تدبير شؤون حياتها بما تيسر. وارتأت سحر الجبيلي ان تقدم نموذجاً حديثاً عن تجربة تطوع بعض النساء في عمل الخير وكيفية تحوله إلى مؤسسة ناشطة هي «جمعية أهلنا». أما ناريمان الساحلي فتعطينا شذرات من تجربتها كمديرة مصرف وعلاقة ذلك بتكوينها العلمي وبطموحها الشخصي. وتنظر وطفى حمادة في تجربتها الشخصية في إدارة منزلها المالية على ضوء بعض النظريات المستمدة من برامج التنمية. ثم تعطي سارة الجاسم لمحة عن تجربتها في مؤسسة ذات طابع عائلي وحجم الصعوبات التي واجهتها. أخيراً نختتم المحور مع هبة رؤوف عزة التي عرضت باقتضاب عدّة آراء فقهية متنوعة ومتعارضة حول علاقة المرأة بالمال ناشدة صياغة تصور إسلامي معاصر.

وختاماً، إن هذا الكتاب ما كان ليصدر لولا مساعدة العديد من الجهات الداعمة علمياً ومعنوياً ومادياً، وهي جمعية المصارف في لبنان، والمركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، والمركز الدولي للتربية المنبثق عن مؤسسة فورد، وشركة آرابيا للتأمين، الذين نقدر مساعدتهم ونشكرهم. كما نشكر كل الذين شاركوا وساهموا في إصدار هذا الكتاب الذي نعتز به ونأمل أن يفتح الباب أمام المزيد من الدراسات والأبحاث للتعمق في هذا الموضوع.

ونهدي كتابنا هذا إلى روح الباحث سليم نصر، الذي أعطى هذا الكتاب بعض حدبه واهتمامه، مع رجائنا بأن نكون قد حققنا ما سعينا إليه.

النساء المتعاملات مع المصارف في لبنان:

خصائص السلوك المالي والمصرفي

سوزان أبو رجيلي

في ربيع ٢٠٠٨ ساهمت مجموعة من الباحثين(*) في تصميم استقصاء ميداني بالعينة لدى المتعاملين مع المصارف في لبنان بهدف معرفة هويتهم (خصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية) والسمات الرئيسية لسلوكهم على الصعيد المالي بشكل عام والصعيد المصرفي بشكل خاص، مع التركيز على سلوك النساء بينهم. وقد تبنت جمعية المصارف في لبنان مشكورة هذا البحث وأمنت تمويله وتمرير الاستمارات في عينة ممثلة من فروع المصارف على امتداد الأراضي اللبنانية، ما أتاح الحصول على معطيات من شأنها الإضاءة على الموضوع بشكل شامل.

١- الإشكالية:

من هنا، إنطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية هي التالية:

«كيف يرتسم السلوك المصرفي للنساء في المجتمع اللبناني؟»

(*) من اللجنة التنسيقية لهذا الكتاب «باحثات» ١٣: مارلين نصر وفاديا حطيط، من جمعية المصارف في لبنان: مكرم صادر وفدوى مردم بك منصور، وعلماء في الاجتماع والاقتصاد: سليم نصر وكمال حمدان وروجيه الحاج، وعالم الاقتصاد نجيب عيسى.